مقترحات لإثراء الإستراتيجية الصناعية في الجزائر – آفاق 2025 –

Proposals to enrich industrial strategy in Algeria- Horisons 2025-

د. سليم بوهيدل، أستاذ محاضر -أ-، جامعة باتنة-1- الجزائر.[1]

تاريخ إستلام المقال:2018/09/09، تاريخ القبول: 2018/11/12، تاريخ النشر: 2018/12/31

الملخص:

تحاول هذه الورقة البحثية تقديم مساهمة بسيطة لإثراء الإستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر، وذلك من خلال ثلاث محاور رئيسية، حيث يتناول المحور الأول الأهداف المقترحة للإستراتيجية الصناعية في الجزائر آفاق 2025، عبر تحديد مجال تنفيذ هذه الإستراتيجية، والمنهجية المتبعة لذلك، إضافة إلى الأهداف الواجب تحقيقها، فيما يتطرق المحور الثاني للمسار الإستراتيجي المقترح لتحقيق الأهداف المرسومة، عبر مراحل محددة زمنيا، في حين يعالج المحور الثالث السياسات المساعدة على تنفيذ الإستراتيجية الصناعية المقترحة، من خلال مجال النشاطات المستهدفة، والهيئات المكلفة بالإشراف على ذلك.

الكلمات المفتاحية: الإستراتيجية الصناعية- السياسات الصناعية- المسار الإستراتيجي.

Abstract:

This research paper aims to contribute in a simple way to the enrichment of the industrial strategy in Algeria, through 3 main lines:The first one is related to the suggested aims for the Algerian industry by the year 2025, through defining the field of execution of that strategy, and the methodology for, moreover the must-realize goals. On the other hand, the second line treats the suggested strategical path to attain the goals over time-defined steps. In the end, the last topic treats the helping policies to implement the suggested industrial strategy, through the targeted activities field, and the designated organizations to be in charge of.

keywords: Industrial Strategy- Industrial policies- Strategic Track

[1] . بوهيدل سليم، الايميل: salim.bouhidel@univ-batna.dz

مقدمة:

لقد بذلت الجزائر جهودا معتبرة في مجال التنمية الاقتصادية عموما، غير أن ذلك لم يسمح بنشوء اقتصاد متنوع، قادر على التأقلم مع التغيرات الدولية، وامتصاص الصدمات الناتجة عن الأزمات المالية الدولية، حيث يبقى الوضع الاقتصادي في الجزائر رهينة لأسواق النفط الدولية، ويتسم بهشاشة كبيرة، تجعله عرضة للتأثر بالهزات التي تعرفها أسعار النفط في البورصات العالمية.

وا إدراكا بحجم الرهانات التي يتوجب على الاقتصاد الجزائري كسبها، كثفت السلطات العمومية من جهودها لتنمية القطاع الصناعي الوطني، باعتباره أحد ركائز الاقتصاد البديل المنشود، الذي يتميز بالتنوع والانتشار القطاعي اللازم، لجعله اقتصادا قادرا على خلق الثروة، ومناصب العمل، والمساهمة في المجهود الوطني لتمويل الخزينة العمومية.

ا- الإشكالية:

مما سبق يمكن طرح التساؤل التالي:

ماهي الاستراتيجية الملائمة لتنمية القطاع الصناعي في الجزائر؟

ج- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في محاولة المساهمة في إثراء الاستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر عبر تحديد الفروع الصناعية المستهدفة، إضافة إلى محاولة رسم مسار استراتيجي محدد للخطوات الواجب اتباعها لتنفيذ معالم الاستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر.

د- أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحديد الأهداف الإستراتيجية، التي تسمح بتحقيق الانتقال من اقتصاد يعتمد على الصناعات الإستخراجية، إلى اقتصاد يرتكز على صناعات تحويلية، من خلال فروع يتم اختيارها بدقة.

أولا: الأهداف المقترحة للإستراتيجية الصناعية في الجزائر – آفاق 2025 –

قبل التطرق للأهداف الإستراتيجية الأساسية التي نود اقتراحها حتى عام 2025، قد يكون من المفيد توضيح مجال تنفيذ هذه الإستراتيجية، بغية معرفة العناصر الاقتصادية، والهيكلية المعنية بمضمون هذه الإستراتيجية، إضافة إلى توضيح منهجية إعداد الإستراتيجية المقترحة، وذلك قصد إبراز أهم النقاط التي يتوجب على الإستراتيجية أخذها بعين الاعتبار أثناء رسمها لأهدافها الأساسية.

أ/ مجال تنفيذ الإستراتيجية الصناعية:

لا يمكن الحديث عن تطبيق إستراتيجية صناعية، مع إهمال دور العوامل المحيطة بالجهاز الإنتاجي، من بيئة اقتصادية، واجتماعية، وسياسية، بالإضافة إلى القوانين المنظمة للعمل الاقتصادي داخل البلد، وصولا إلى وضعية المنشآت الصناعية في حد ذاتها. وعليه فإن الإستراتيجية يجب أن تكون على قدر كبير من التكامل، بحيث يؤدي تطبيقها إلى تحقيق جزء كبير من أهدافها، بفضل الظروف الملائمة التي وفرت لها، لأن نجاح أي إستراتيجية صناعية هو رهينة بتوفر الظروف الملائمة لنجاحها، والشكل الموالي يوضح المجالات المتداخلة في نجاح الإستراتيجية الصناعية.

شكل رقم 01: المجالات المتدخلة في نجاح الإستراتيجية الصناعية

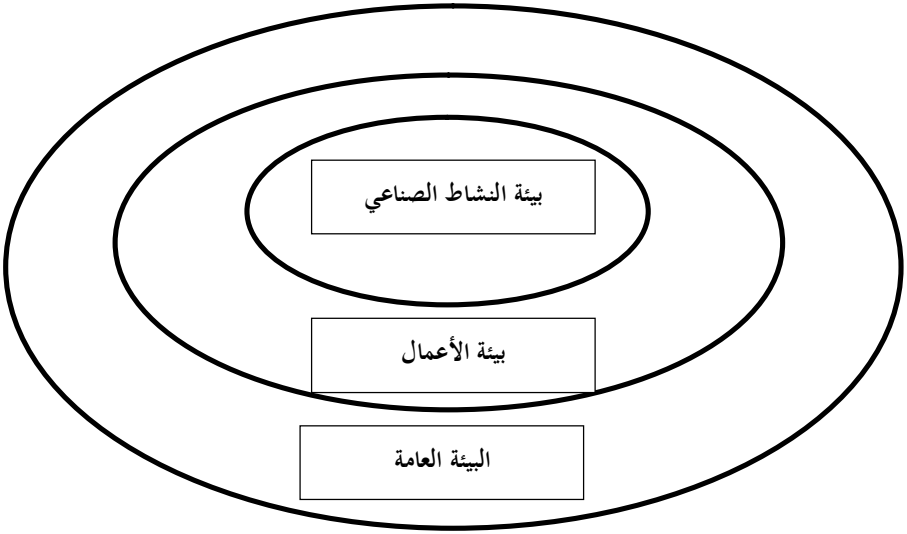

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على الإستراتيجية الصناعية المقترحة.

من خلال هذا الشكل يتضح أن الإستراتيجية الصناعية تتأثر في تنفيذها بثلاث مجالات رئيسية، يتوجب على هذه الإستراتيجية مراعاتها أثناء تحديد أهدافها، أو العمل على التأثير فيها، على النحو الذي يجعلها مسايرة لها، وهذه المجالات هي:

1- **البيئة العامة**: وتشمل كافة المعطيات المتعلقة بوضعية البلد موضع الإستراتيجية، من حيث الأوضاع الأمنية والسياسية، الأوضاع الاقتصادية، والأوضاع الاجتماعية، فالإستراتيجية الصناعية يتوجب أن تراعي الأوضاع سالفة الذكر، مع محاولة رسم أهداف يمكن تحقيقها في ظل ما هو متوفر من أوضاع؛

2- **بيئة الأعمال**: تعتبر جزء من البيئة العامة، وتشمل أساسا القوانين المسيرة للنشاط الاقتصادي، ومدى بساطتها واستقرارها زمنيا، أنظمة الدعم، والقوانين المتعلقة بالأسعار حتى تتمكن المؤسسة من تحديد قائمة منتجاتها بوضوح تام، مستوى تطور النظام البنكي حتى تتمكن المؤسسة من تمويل مشاريعها، مستوى تطور

الإدارة الجبائية حتى تتمكن من التأقلم معها، بالإضافة إلى عوامل أخرى تؤثر في بيئة الأعمال، والنشاط الاقتصادي كنوعية هياكل النقل، ومستوى تطور أنظمة النقل؛

3- **بيئة النشاط الصناعي**: وتشمل أساسا وضعية المناطق الصناعية ومستوى تطورها هيكليا، توفر الموارد و المدخلات الأساسية للعملية الإنتاجية، مستوى تأهيل اليد العاملة ومدى توفر المهارات المطلوبة، مستوى تطور سلاسل التوزيع وسهولة إيصال المنتج إلى الأسواق الاستهلاكية.

كل هذه المجالات تشكل فيما بينها حاضنة الإستراتيجية الصناعية، وبالتالي فإن تأثرها بهذه المجالات أمر طبيعي، فمن غير العملي صياغة إستراتيجية تتأثر سلبا بهذه المجالات، التي تصبح بذلك بيئة لقتل المبادرة بدل توفير الجو الملائم لعيشها.

ب/ منهجية إعداد الإستراتيجية المقترحة:

لقد اتبعت الإستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر، منهجية معينة في إعدادها، غير أنا نرغب في إبراز أهم الركائز التي ينبغي الاعتماد عليها في بناء الإستراتيجية الصناعية، وهذه الركائز هي:[1]

1- التحديد الدقيق للأهداف المرجوة عبر محطات زمنية دقيقة؛

2- عدم تشتيت المجهود، باعتماد عدد كبير من الفروع الصناعية المستهدفة، بل يجب التركيز على الفروع ذات القدرة على النمو، وخلق القيمة المضافة، وتوفير مناصب العمل؛

3- العمل على تحسين البيئة العامة للنشاط الاقتصادي، عبر إزالة العراقيل والتشوهات التي يعرفها الإطار العام للنشاط الصناعي عامة؛

4- الاهتمام ببيئة النشاط الصناعي، من خلال إعادة تنظيم العقار الصناعي، وتسيير المناطق الصناعية، وتنظيم النشاط التجاري، وتأهيل اليد العاملة؛

5- توفير جو للحوار الديمقراطي بين الفعاليات الاقتصادية، من خلال اللقاءات المنتظمة، لإيصال انشغالات المتعاملين الاقتصاديين، والتكفل بإيجاد حلول لها عبر نافذة الحوار؛

6- توفير إطار للرقابة والتقييم الدوريين للوقوف على مكامن الخلل أثناء التنفيذ؛

7- الاستفادة من تجارب الدول السباقة إلى التنمية الصناعية، حتى نتفادى الوقوع في أخطاء مماثلة.

وعليه يمكن القول أن منهجية إعداد الإستراتيجية، هي حوصلة تجمع نقاط ضعف القطاع الصناعي في الجزائر، وتحاول حصرها تفاديا لتبعثر المجهود الوطني، والعمل على تركيزه لمعالجتها.

ج/ الأهداف الإستراتيجية الأساسية المقترحة حتى عام 2025

انطلاقا من تشخيص الوضع العام للقطاع الصناعي الوطني، يتوجب تحديد الأهداف الإستراتيجية، التي تسمح بتحقيق الانتقال الاقتصادي، من اقتصاد يعتمد على الصناعات الإستخراجية، إلى اقتصاد يرتكز على صناعات تحويلية، من خلال فروع يتم اختيارها بدقة، وعموما سنحاول تلخيص الأهداف الإستراتيجية الأساسية المقترحة لتجسيدها بحلول عام 2025 في النقاط التالية:

1- الوصول إلى تحقيق معدل نمو برقمين، في كل الفروع الصناعية المختارة ضمن الإستراتيجية المرسومة بحلول سنة 2025؛

2- زيادة حصة الصناعات التحويلية في الناتج الداخلي الخام إلى حدود 20%؛

3- الوصول إلى تحقيق 10 مليارات دولار كصادرات صناعية بحلول سنة 2025؛

4- زيادة مساهمة القطاع الخاص في التقسيم الهيكلي للقيمة المضافة داخل الفروع الصناعية الأساسية؛

5- زيادة نسبة التشغيل داخل القطاع الصناعي مقارنة مع إجمالي اليد العاملة النشطة.

ولتحديد الفروع الصناعية، يتوجب الرجوع إلى أداء القطاع الصناعي عموما خلال السنوات الأخيرة، حيث يكون الاختيار على أساس حجم الفرع داخل القطاع الصناعي، بالإضافة إلى معدل نموه، وهو ما يعطي صورة أوضح حول أهمية الفرع، وكذا قابليته للنمو في حالة استفادته من الدعم. وانطلاقا من هذين المعيارين، فإن الفروع الصناعية التي يتوجب دعمها خلال السنوات القادمة، تتلخص في فرع الصناعات الغذائية، فرع الصناعات المعدنية والميكانيكية والكهربائية، وفرع مواد البناء، وهذا يرجع إلى حجم مساهمتهم في الناتج الخام، إضافة إلى معدلات نموهم خلال الفترة الأخيرة.[2]

إن الاهتمام بهذه الفروع الصناعية، لا يعني إهمال باقي الفروع، ولكن الأمر يتعلق بترتيب الأولويات، والتركيز على الفروع الأكثر قدرة على تحقيق الأهداف العامة للإستراتيجية الصناعية.

ثانيا: المسار الإستراتيجي المقترح لتحقيق الأهداف المرسومة – آفاق 2025 –

انطلاقا من الأهداف المرسومة وفق الإستراتيجية المقترحة، يمكن بناء المحاور الرئيسية لهذه الإستراتيجية، وبحسب ترتيب أهمية الأهداف المرسومة، فإن الأهداف المتعلقة بالنمو الصناعي، وحجم القطاع الصناعي داخل الاقتصاد الوطني، وتنمية الصادرات الصناعية تعتبر أهدافا رئيسية، فيما يمكن ترتيب الأهداف المتعلقة بمساهمة القطاع الخاص، وزيادة مساهمة القطاع الصناعي في خلق مناصب الشغل كأهداف ثانوية وانطلاقا من هذا الترتيب، يمكن اقتراح ثلاث محاور رئيسية للإستراتيجية الصناعية، تقوم أساسا على تحقيق الأهداف الرئيسية لهذه الإستراتيجية.

أ/ محاور الإستراتيجية الصناعية المقترحة:

انطلاقا من الأهداف المشار إليها سابقا، فإن الإستراتيجية الصناعية المقترحة، تتشكل من ثلاث محاور رئيسية هي:

المحور الأول: زيادة معدلات النمو الصناعي:

يعتمد هذا المحور أساسا على تحقيق هدف رئيسي هو بلوغ معدل 10% كمعدل نمو للفروع الصناعية المستهدفة، ولتحقيق هذا الهدف يتطلب الأمر القيام بإجراءات تستهدف:

1- تشجيع المشاريع المشتركة مع الشركات الأجنبية، وتبسيط الإجراءات المتعلقة بالعقار الصناعي، وحركة رؤوس الأموال من وا إلى الخارج؛

2- إعادة النظر في تطبيق القانون المتعلق بقاعدة (51% - 49%)، وجعلها تقتصر على المشاريع الإستراتيجية فقط؛

3- إعادة تنظيم المناطق الصناعية، ومناطق النشاطات، بخلق شركات تسيير ذات رأس مال مملوك للمؤسسات الصناعية النشطة داخل المنطقة الصناعية ذاتها؛

4- العمل على زيادة مساهمة القطاع الخاص في المجهود الصناعي، عبر عمليات الخوصصة، مما يساعد على الانسحاب التدريجي للدولة من النشاط الصناعي؛

5- توجيه التمويل المصرفي نحو القطاعات الصناعية الإنتاجية، عبر تحفيزات ضريبية وتنظيمية؛

6- العمل على تخفيض معدلات الضرائب، والرسوم، المتعلقة بالنشاطات الصناعية، على أن يتم تعويض الخسائر الناتجة عن ذلك بالنسبة للخزينة العمومية، عبر توسع الوعاء الضريبي لاحقا مع زيادة حجم النشاط الصناعي؛

7- تقديم تحفيزات ضريبية للمؤسسات المنخرطة في مساعي تحسين تكوين العنصر البشري، وا إدماج الهيئات التكوينية الوطنية في هذا المسعى؛

8- تنظيم السوق الداخلي بالقضاء على الممارسات الغير نزيهة، والسوق الموازية.

إن القيام بالإجراءات السابقة نعتقد أنه قد يساهم في الوصول إلى هدف تحقيق معدلات نمو صناعية ملائمة، ومساعدة على تحقيق قفزة نوعية في مجال التصنيع.

المحور الثاني: رفع نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام:

إن العمل على رفع نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام إلى حدود 20%، لا يعني إهمال القطاعات الإنتاجية والخدمية الأخرى، على النحو الذي

يفسح المجال أمام القطاع الصناعي للسيطرة على الناتج الخام الداخلي، ولكن الأمر يتعلق أساسا باحتواء النتائج المترتبة عن زيادة معدلات النمو الصناعي، وتوجيهها على النحو الذي يخدم هذا الهدف.

كما يتوجب التنويه إلى أن المقصود برفع نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام، يستهدف قطاع الصناعات التحويلية بالأساس، الذي يتوجب أن يصبح حاضنا لمخرجات قطاع الصناعات الإستخراجية، وممونا لقطاع الصناعات الإنشائية، وباقي القطاعات الإنتاجية والخدمية، كما هو موضح في الشكل الموالي

شكل رقم 02: تفاعل مكونات الاقتصاد الوطني للرفع من نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام

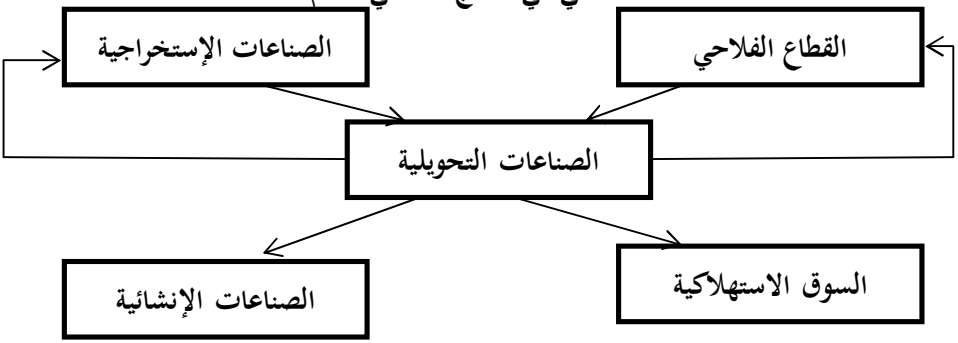

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على التحليل الوارد في:

Rex Bosson. Bension Varon. **L'industrie minière dans le tiers monde** .(Paris : Imprimerie Jouve. 1978) p.p.24.25.

انطلاقا من هذا الشكل التوضيحي، فإن تفاعل قطاع الصناعات التحويلية مع قطاعي الفلاحة والصناعات الإستخراجية يكون متبادلا، ذلك لأن الصناعات التحويلية تعتبر حاضنة لمخرجات القطاع الفلاحي، وقطاع الصناعات الإستخراجية، في حين يزود قطاع الصناعات التحويلية هذين القطاعين بوسائل العمل وأدوات الإنتاج، في حين أن تفاعل الصناعات التحويلية مع الصناعات الإنشائية والسوق الاستهلاكية التي تتضمن قطاع الخدمات يكون في اتجاه واحد عبر تزويدها بحاجياتها من المنتجات الصناعية.

المحور الثالث: زيادة حجم الصادرات الصناعية:

إن الوصول إلى زيادة حجم الصادرات الصناعية في إطار إستراتيجية تعزيز التصدير، يمر حتما عبر النجاح في إستراتيجية إحلال الواردات الصناعية، وتحديدا مخرجات الفروع الصناعية المشكلة لركائز الإستراتيجية الصناعية الجديدة، ذلك أن الوصول إلى اقتحام الأسواق الخارجية يتطلب أولا السيطرة على السوق المحلي، كما ونوعا، لأن ذلك هو المؤشر الأساسي للقدرة على التنافس في الأسواق الدولية.

إن بلوغ هدف 10 مليارات دولار كصادرات صناعية بحلول سنة 2025، يتطلب إعداد مخطط يتضمن أهدافا مرحلية، يجب تحقيقها بحلول الآجال المحددة لتنفيذها، إذ أن تسجيل أي تعثر في تحقيق الأهداف المرحلية، يتطلب التدخل مباشرة لمعالجة مكامن الخلل، منعا لتراكمها مستقبلا، وجعل الهدف الإستراتيجي المرسوم مستحيل التحقيق.

كما يتوجب وفقا لمنهج تحقيق هدف رفع حجم الصادرات الصناعية، ترتيب الأولويات بخصوص الأسواق المستهدفة، والتي يمكن ترتيبها حسب مؤشر سهولة الدخول على النحو التالي:[3]

1- السوق الإفريقية: عبر نافذة الاتفاقيات الثنائية تحت مظلة الاتحاد الإفريقي؛
2- السوق العربية: عبر نافذة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى؛
3- السوق الأوروبية: عبر نافذة اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية.

فيما تبقى أسواق آسيا وأمريكا كأهداف لاحقة، في حال تحقيق النجاح في اقتحام الأسواق القريبة جغرافيا.

إن الوصول إلى تحقيق الأهداف الإستراتيجية وفق المحاور المشار إليها سابقا، يتطلب تحديدا دقيقا لمراحل التنفيذ، والحجم الزمني المقترح، وذلك وفقا لمسار إستراتيجي معقول وقابل للتنفيذ.

ب/ تحديد مراحل التنفيذ وفقا للمسار الإستراتيجي المقترح

بغية الوصول إلى تحقيق الأهداف الإستراتيجية في مجال التنمية الصناعية المنشودة في الجزائر، والمتضمنة في محاور الإستراتيجية الصناعية المقترحة، يتوجب الاعتناء بالترتيب المرحلي لتنفيذ المسار الإستراتيجي، عبر تحديد محطات زمنية بأهداف واضحة، تسعى السياسات المتبعة إلى تحقيقها، ففي حال الوصول إلى تحقيق الأهداف المرحلية نكون بصدد تحقيق النجاح، وفي حال العكس نكون بصدد تحديد مكامن الخلل، والمسارعة إلى تعديل السياسات التنموية المتبعة، بغية تدارك الخلل، وتفادي تضييع المزيد من الوقت، وبغرض وضع برنامج زمني لتحقيق الأهداف المسطرة، نقترح الجدول الزمني الموالي الذي يوضح المحطات الزمنية، والأهداف المرحلية الواجب تحقيقها.

جدول رقم 01: المراحل الزمنية للتنفيذ وفق المسار الإستراتيجي المقترح

المحطة الزمنية / الهدف الإستراتيجي	2020	2023	2025
النمو الصناعي	%5	%8	%10
تعاظم الحجم	%10	%15	%20
تعزيز الصادرات	1 مليار دولار	5 مليار دولار	10 مليار دولار

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على أهداف الإستراتيجية الصناعية الجديدة.

من خلال هذا الجدول يمكن الوقوف على ثلاث تواريخ رئيسية، يتعلق الأول والمحدد بسنة 2020 بمرحلة الإقلاع في مجال التصنيع، التي تنتهي سنة 2023، مع بداية مرحلة اكتساب الحجم، التي تنتهي سنة 2025 بالوصول إلى تحقيق الأهداف المسطرة في بداية الفترة.

فبخصوص النمو الصناعي فإن النسبة المستهدفة سنة 2020 هي معدل نمو يعادل 5%، على أن يتطور ليبلغ 8% سنة 2023، وصولا إلى تحقيق هدف النمو برقمين في حدود 10% سنة 2025.

أما بخصوص هدف تعاظم حجم القطاع الصناعي، داخل الناتج الداخلي الخام للاقتصاد الوطني، فإن النسبة المستهدفة سنة 2020 هي 10% من الناتج الداخلي الخام، يتوجب أن يتم خلقه داخل قطاع الصناعات التحويلية، على أن تصل هذه النسبة إلى حدود 15% سنة 2023، كاستدراك للتقهقر المسجل خلال السنوات الأخيرة، حيث تجدر الإشارة هنا إلى أن هذه النسبة كانت محققة سنة 2000[4]، في حين يتوجب الوصول إلى نسبة 20% سنة 2025 كهدف رئيسي.

أما بخصوص تعزيز الصادرات فإن الهدف المرحلي لسنة 2020 هو بلوغ رقم 01 مليار دولار كصادرات صناعية، على أن يتطور هذا الرقم إلى 05 مليار دولار سنة 2023 كهدف مرحلي ثاني، وذلك بغية الوصول إلى تحقيق الهدف الإستراتيجي المحدد بصادرات تقدر بـ 10 مليار دولار سنة 2025.

ج/ مستويات الرقابة الكفيلة بمتابعة تنفيذ الإستراتيجية الصناعية

إن نظام الرقابة والتقييم المقترح لمتابعة تنفيذ الإستراتيجية الصناعية، يجب أن يضمن مشاركة كافة الفعاليات الاقتصادية في أدائه، كما يتوجب أن يراعي الخصائص المتعلقة بأداء المنظومة الصناعية الوطنية، وأن يأخذ بالآليات التي تساعد على تحديد مواطن الضعف في الإستراتيجية الصناعية، عبر استخدام أدوات التنبؤ المبكر للتطورات المحلية أو الدولية، التي قد تقف عائقا أمام نجاح الإستراتيجية المرسومة.

وفي هذا الصدد نعتقد أن أي نظام للرقابة على الأداء، يتوجب أن يراعي ثلاث مستويات رئيسية هي الملاءمة، الفاعلية، والكفاءة:[5]

المستوى الأول: على مستوى الملاءمة: ويحتاج هذا الجانب إلى تحكم أكبر في مجال التنبؤ بالمستقبل، حيث يمكن ذلك من رصد التطورات الداخلية، والدولية، التي قد تدفع إلى تعديل الأهداف، أو المسار الإستراتيجي المرسوم، فلا يعقل أن يتم رسم مسار إستراتيجي، والإصرار على تنفيذه بالرغم من بروز مؤشرات جديدة قد لا تساعد على تنفيذه.

المستوى الثاني: على مستوى الفعالية: ويحتاج هذا المستوى إلى أجهزة رصد، تتمكن من تتبع مدى قدرة السياسات المتبعة على تحقيق أهداف الإستراتيجية المرسومة، كما يمكن لها تتبع التطورات في الدول المنافسة، خصوصا في المحيط الجغرافي القريب، وذلك قصد إجراء مقارنة مع مستوى التقدم المسجل في هاته الدول.

المستوى الثالث: على مستوى الكفاءة: ويتعلق هذا الجانب بتتبع تكاليف تنفيذ السياسات، مقارنة مع النتائج المتحصل عليها، ويتطلب هذا الباب توفر أجهزة المراقبة على نظام تدقيق محاسبي متطور، يسمح بالتحديد الدقيق لمردودية كل سياسة صناعية منتهجة.

ثالثا: السياسات المساعدة على تنفيذ الإستراتيجية الصناعية المقترحة

تعبر السياسات الصناعية عن الأدوات المستخدمة للوصول إلى تحقيق أهداف الإستراتيجية الصناعية، وعليه فإن هذه الأدوات يجب أن تراعي مجموعة من الخصائص، التي تسمح لها بإتمام المهام المسندة إليها على أكمل وجه، إضافة إلى ضرورة وجود هيئات رسمية تشرف على تنفيذ هذه السياسات، وأجهزة تقييم تسمح باختبار نجاعة السياسات الموضوعة حيز التنفيذ، وتحديد النقائص قصد استدراكها.

أ/ خصائص السياسات المساعدة على تنفيذ الإستراتيجية الصناعية

يسمح عمل السياسات المقترحة بتركيز التدخل على مستويين رئيسيين، يتعلق الأول بمناخ الاستثمار وجعله أكثر ملاءمة للنشاط الصناعي، بينما يتولى الثاني تحديد مجالات تدخل السلطات العمومية قصد المساعدة على الرفع من معدلات النمو الصناعي.

ولضمان أداء السياسات المقترحة للمهام المنوطة بها، يتوجب مراعاة جملة من الخصائص أثناء إعدادها، نحاول إبرازها فيما يلي:[6]

1- ضمان إيجاد الإطار القانوني المساعد على تحسين بيئة الأعمال، عبر القضاء على البيروقراطية، وحماية الملكية الصناعية، والتنافسية؛
2- أن تكون التدخلات الحكومية عبر السياسات المالية، والجبائية، تستهدف تشجيع القطاعات الصناعية التي تشكل قاطرة النمو الصناعي؛
3- أن تراعي السياسات المنتهجة منطقية التطور التدريجي، بعيدا عن التسرع والرغبة في تحقيق نتائج آنية؛
4- أن توازي السياسات المنتهجة بين الأهداف الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية، حتى لا يكون تطور أحد المركبات على حساب مركب آخر؛
5- اتسام السياسات المنتهجة بالمرونة اللازمة، للقدرة على تعديلها تماشيا مع التطورات التي قد تحدث بصفة مفاجئة على الصعيدين المحلي والدولي؛
6- تناسق السياسات المتبعة من حيث الجدول الزمني للتنفيذ، بغية الوصول المتزامن لتحقيق الأهداف المرسومة في كل قطاع؛
7- أن تضمن هذه السياسات انسحابا تدريجيا وسلسا للدعم الحكومي، حتى لا يأخذ هذا الأخير شكل أحد مكونات سلسلة الإنتاج.

إن السياسات الصناعية التي تراعي الخصائص المشار إليها سابقا، تتوفر على فرص أكبر للنجاح، ذلك أنها تمتلك القدرة على التأثر، والتأثير في المحيط الاقتصادي، على النحو الذي يجعله بيئة مثلى للتنمية الصناعية.

ب/ مجال نشاط السياسات المقترحة

إن تحديد مجالات السياسات يتوقف أولا على تشخيص الوضع العام، وتحديد المراكز التي تشكل عائقا أمام تطور الاستثمار والنمو في القطاع الصناعي الوطني، واعتمادا على تقرير " دوانينغ بيزنس " لمناخ الأعمال الصادر سنة 2015، فإن المجالات التي تشكل

عائقا أمام المستثمرين في الجزائر، يجب أن تكون محل إصلاح، عبر سياسات تضمن تحقيق قفزة نوعية في مجال التصنيع، وتزاوج بين نظريتي الدفعة القوية " لرودان " ونظرية أقطاب النمو " لفرانسوا بيرو ".[7] وعليه فإن مجال نشاط السياسات الصناعية يجب أن تشمل النقاط التالية:

1- **قانون الاستثمار**: يتوجب مراجعة قانون الاستثمار الذي يضم بعض المواد المعطلة للنشاط الاستثماري، وخصوصا الأجنبي منه، حيث يتوجب مراجعة قاعدة 51 - 49% عبر إدراجها في قانون الاستثمار عوض قانون المالية، مع وجوب اقتصارها على المشاريع الإستراتيجية، ذات العلاقة المباشرة باستغلال الثروات الطبيعية الوطنية، أو المشاريع التي تشكل مخرجاتها جزءا من الأمن القومي؛

2- **الضرائب والرسوم**: بالإضافة إلى تطوير الإدارة الضريبية وجعلها أكثر فاعلية، وقدرة على استخدام الرقمنة في إدارة شؤونها، عبر التطوير التكنولوجي، وتأهيل العنصر البشري، فإن معدلات الضرائب والرسوم يتوجب مراجعتها في اتجاه التخفيض، ويتعلق الأمر هنا بالضرائب والرسوم المرتبطة بالإنتاج، حيث نقترح خفض الضرائب على أرباح المؤسسات إلى حدود 15% تدريجيا، والرسم على القيمة المضافة إلى حدود 14% بحلول سنة 2020، ويمكن ضمان تعويض تراجع إيرادات الخزينة العمومية من جراء هذا التخفيض، عبر التوسع المستهدف للوعاء الضريبي بارتفاع حجم المشاريع الإنتاجية.

3- **النظام البنكي**: إن تطوير النظام المصرفي الوطني بات ضرورة حتمية، لأنه أصبح يشكل تهديدا للاقتصاد الوطني، ويتم هذا التطوير عبر إصلاح عمل بنك الجزائر، لتمكينه من أدوات رقابة أكثر نجاعة لعمل البنوك التجارية، ورفع الحظر عن إنشاء البنوك الخاصة ذات الرأس المال الوطني، إضافة إلى تسريع وتيرة فتح رؤوس أموال المؤسسات البنكية العمومية أمام رأس المال الوطني والأجنبي، القادر على توفير أساليب إدارة أفضل لهاته المنشآت البنكية، إضافة إلى اشتراط مواكبة التطورات

التكنولوجية في مجال العمل المصرفي، والدفع الالكتروني، عبر جعل التكنولوجيا أداة العمل الأولى داخل البنوك، وتبعا لذلك يمكن استحداث قوانين تنظيمية، تجبر المؤسسات البنكية على تنويع محفظتها التمويلية، على أن يخصص جزء لا يقل عن 30% من قروضها، لصالح المؤسسات الصناعية، وخصوصا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي تعاني من صعوبات كبيرة في الحصول على التمويل.

4- **الأسواق**: إن تنظيم السوق الداخلي يتطلب اتخاذ إجراءات أكثر صرامة لإعادة تنظيمها، والقضاء على التعاملات التجارية غير الرسمية، إذ يتطلب الأمر شجاعة سياسية لمواجهة لوبيات السوق الموازية، لأن وجود سوق داخلي منظم، وواضح المعالم، يشكل دعامة أساسية للاقتصاد المنتج.

على مستوى الأسواق الخارجية، فإن انضمام الجزائر إلى الفضاءات التجارية الإقليمية، والدولية الحرة، يساعد على تصريف المنتج الوطني، وهنا يتطلب الأمر تطوير منشآت ووسائل النقل، خصوصا النقل البحري، بما يساعد في وصول المنتج الوطني إلى الأسواق الخارجية بأقل تكلفة للنقل، وباحترام مواعيد التسليم.

5- **المناطق الصناعية**: إن تأهيل المناطق الصناعية، وتسييرها عبر شركات مساهمة، يشكل أداة هامة في تطوير الأداء العام للمنشآت الصناعية، ويوفر فرصة أحسن للاستغلال الأمثل للعقار الصناعي، عبر نزع حق الانتفاع من المؤسسات الغير نشطة فعليا، بالإضافة إلى تطهير هذه المناطق من النشاطات الطفيلية، المتعلقة بالتخزين وا ٍعادة توزيع المنتجات المستوردة، وهذا الإجراء يتطلب بدوره شجاعة سياسية لمواجهة اللوبيات المنتفعة من هاته المناطق.

6- **السياسات القطاعية**: وتخص التحديد الدقيق للفروع الصناعية، التي سيعتمد عليها في قيادة قاطرة النمو الصناعي، وانطلاقا من محددي الحجم داخل النسيج الصناعي، ومعدلات النمو المسجلة خلال السنوات الأخيرة، فإن الفروع الصناعية المختارة هي الصناعات البتروكيميائية، والصناعات الغذائية، صناعات الحديد، والميكانيك، والكهرباء، ومواد البناء، التي يتوجب أن يكون للمشاريع الاستثمارية المتعلقة بها

الأفضلية في الحصول على التمويلات البنكية، واستفادتها من الإعفاءات الضريبية، والأولوية في الحصول على العقار الصناعي، والدعم للوصول إلى الأسواق الخارجية، كما يتوجب العمل على زيادة مساهمة القطاع الخاص عبر خوصصة المؤسسات العمومية النشطة في هاته القطاعات لضمان انسحاب تدريجي للدولة من النشاط الإنتاجي داخل هذه الفروع.

إن الاقتراحات السابقة تهدف أساسا إلى جعل الوجهة الجزائرية تتمتع بالجاذبية في مجال الاستثمار، وخاصة الأجنبي منه، على اعتبار أن الاستفادة من الخبرة الأجنبية شرط أساسي لتنمية القطاع، وهذا اقتداءا بالتجربة التركية، والسنغافورية التي حققت معدلات نمو عالية خلال السنوات الأخيرة، بفضل الاهتمام بالاستثمار الأجنبي المباشر.

ج/ الهيئات المقترحة للإشراف على تنفيذ السياسات الصناعية

من المعروف أن تعدد الهيئات المكلفة بتطبيق أي سياسة، من شأنه أن يولد جملة من المشاكل المتعلقة بالتنسيق، وتداخل الصلاحيات، مما يؤثر سلبا على الأداء العام لجهاز التنفيذ، وبالتالي فشل السياسات في تحقيق النتائج المرجوة من وراء إقرارها.

غير أن التعدد يسمح بمشاركة أكبر قدر من الفعاليات الاقتصادية، والاجتماعية، إضافة إلى الهيئات الرسمية في مسار اتخاذ القرار، وبالتالي إعطاء أكبر قدر ممكن لبروز الأفكار، والاقتراحات الواردة من القاعدة.

إن الرهان في تنظيم الهيئات المشرفة على تنفيذ السياسات، هو النجاح في التوفيق بين مشاركة أكبر قدر ممكن من الفعاليات الوطنية، وتجنب التصادم بينها، على النحو الذي يعيق المسار التنفيذي.

وانطلاقا من هذا المبدأ نقترح نموذجا لتنظيم الهيئات المشرفة على تنفيذ السياسات الصناعية، وهو ما نحاول توضيحه في الشكل الموالي:

شكل رقم 03: الهيئات المقترحة للإشراف على تنفيذ السياسات الصناعية

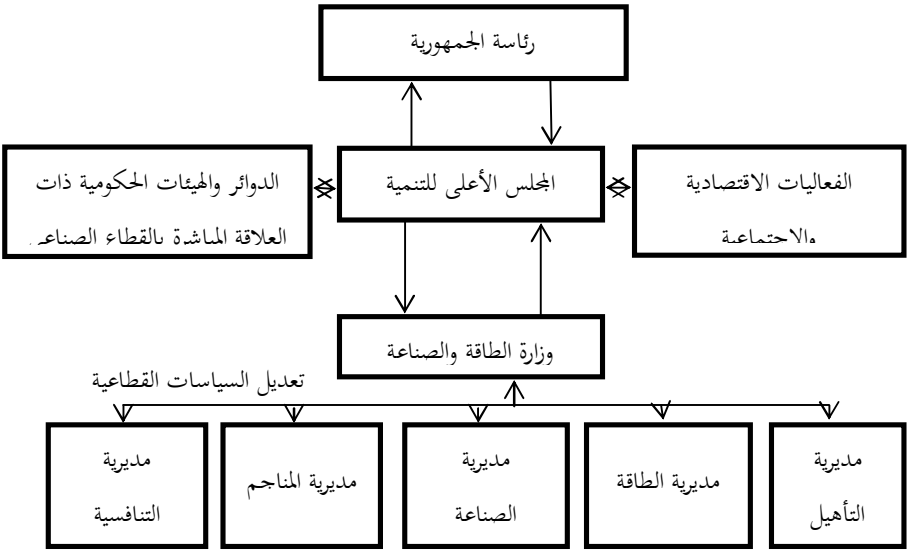

المصدر: من إعداد الباحث.

من خلال هذا الشكل، فإن الهيئات المقترحة تتوزع على ثلاث مستويات تنفيذية ومستوى رابع للإشراف والدعم، وللتفصيل أكثر في مهام كل مستوى سنحاول شرح محتوى الشكل، وا إبراز صلاحيات كل مكون من مكونات هذا الهيكل.

يعتبر المجلس الأعلى للتنمية الصناعية النواة الرئيسية للهيكل، حيث يرتبط أفقيا وعموديا بكل المكونات الأخرى، فهو مجلس مرتبط مباشرة برئاسة الجمهورية، لتزويدها بالتقارير والاقتراحات الملائمة، بشأن السياسات القطاعية في الدوائر الوزارية المختلفة، ذات العلاقة المباشرة بالقطاع الصناعي، ومن جهة أخرى فإنه يستفيد من الإشراف والدعم المباشر لأعلى سلطة في البلاد، مما يعطيه قوة أكبر في التعامل مع مختلف الدوائر الرسمية، وغير الرسمية، سواء الفعاليات الاقتصادية المتمثلة في البورصة، والبنوك التجارية، وشركات التأمين، ومنظمات رجال الأعمال، أو الاجتماعية المتمثلة أساسا في النقابات العمالية، التي تربطه بها علاقة تنسيق متبادلة، أو الدوائر والهيئات الحكومية ذات

العلاقة المباشرة بالقطاع المتمثلة أساسا في الوزارات المكلفة بالمالية، والتجارة، والفلاحة، والأشغال العمومية، والبيئة، إضافة إلى المجلس الوطني للاستثمار، والبنك المركزي.

من جهة أخرى فإن وزارة الطاقة والصناعة والمناجم، تمثل الأداة التي يطبق بها المجلس الأعلى للتنمية الصناعية الإستراتيجية الصناعية الوطنية، حيث أن إدماج وزارتي الطاقة والصناعة في وزارة واحدة، يسمح بأداء أمثل على اعتبار أن قطاع الطاقة، بالإضافة إلى اعتباره قطاعا صناعيا، فإنه يرتبط بشكل وثيق بقطاع الصناعات التحويلية، لدوره في تزويد الآلة الإنتاجية بالطاقة اللازمة لنشاطها، وبسياسات طاقوية تراعي خصوصيات الاقتصاد الوطني، فيما يتعلق بمصدرها ومدى ديمومتها. وفي علاقة هذه الوزارة مع المجلس الأعلى للتنمية الصناعية، فإنها تزوده بالبيانات والنتائج الفصلية والسنوية، التي يحللها خبراء المجلس للتأكد من السير الحسن للمسار الإستراتيجي، الذي يمتلك المجلس صلاحية تعديله، من حيث آجال التنفيذ إذا رأى ضرورة حتمية لذلك.

أما فيما يتعلق بعلاقة الوزارة بمديرياتها الفرعية فإنها علاقة إشراف مباشر، حيث تزودها هذه المديريات بمؤشرات الأداء، كل حسب اختصاصه، إذ تتولى الوزارة تعديل السياسات القطاعية التابعة لها مباشرة، فيما يتعلق بالعقار الصناعي، وتنظيم المناطق الصناعية، ودعم التنافسية، وبرامج إعادة التأهيل، والتحول الطاقوي. على أن ترفع باقي التعديلات المقترحة، والمتعلقة بالنظام البنكي، والضريبي، وتنظيم الأسواق إلى المجلس الأعلى للتنمية الصناعية، قصد الفصل فيها بالتنسيق مع الدوائر الوزارية المعنية.

كما أن عمل المجلس الأعلى للتنمية الصناعية، يجب أن يتسم بالمرونة القصوى في التعاطي مع التقارير، والاقتراحات، عبر جعل عمله مفتوحا، وغير مرتبط بدورات زمنية معينة، قصد تجنب تضييع الوقت، واتخاذ القرارات في الوقت المناسب.

الخاتمة:

إن ما تناولناه من اقتراحات في هذه الورقة البحثية، لا يعبر سوى عن تصورنا البسيط لموضوع استراتيجية التنمية الصناعية في الجزائر، وما تتطلبه من تنظيمات

وميكانيزمات مساعدة على تنفيذ مضامينها ومساراتها المحددة زمنيا،و عليه فإننا لا ندعي استحداثنا لأمر لم يكن موجودا، وا إنما محاولة متواضعة منا للتعبير عن أفكارنا البسيطة، المستوحاة من الاطلاع على إستراتيجيات التنمية الصناعية لدول أخرى، ومحاولة تكييفها مع الواقع الجزائري.

الهوامش والإحالات:

[1] تقرير لوزارة الصناعة والمعادن العراقية، **الاستراتيجة الصناعية في العراق**،(بغداد: منشورات رئاسة مجلس الوزراء، 2013)، ص02.

[2] Document de l'ONS, **Les comptes économique en volume de 2000-2014**, (Alger : publication n=710, Juillet 2015), p.p 03-16.

[3] راجع في هذا الصدد: سليم بوهيدل، **إشكاية تنمية القطاع الصناعي الجزائري في ظل التحولات الاقتصادية الدولية**،(رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة-1-، 2017/2016)، ص-ص 136-186.

[4]Document de l'ONS, **Les comptes économique de 2000-2014**, (Alger : publication n=669, Juillet 2015), p04.

[5] تقرير لوزارة الصناعة والمعادن العراقية، مرجع سبق ذكره، ص 23.

[6] Pour en savoir plus voir notamment: Hamid Hamidi, **Réforme économique et propriété industrielle,** (Alger: o.p.u,1993), p-p 44-52.

[7] مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية : نظريات و سياسات و موضوعات**، (عمان: دار وائل للنشر، 2007)، ص 88.